

## ملخص بحث البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر 2005-2009

المقياس: إقتصاد جزائري

أعضاء الفوج: زنتوحنان

أستاذ المقياس: م. إليفي

### مقدمة:

للحفاظ على النمو المحقق في الفترة السابقة ودعمه وضعت الدولة برنامج تكميلي لدعم نمو النشاط الاقتصادي، بحيث ومن خلال هذا البرنامج تم وضع مجموعة من الاصلاحات مست المجال الاقتصادي وذلك من أجل مواصلة الازدهار في النشاط الإقتصادي الذي نتج عن مخطط دعم الانتاج (2004-2001)، وكذا تحسين إطار الإستثمار والشراكة الأجنبية . فما هو البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي؟ وإلى أي مدى ساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في تلك الفترة؟؟

### المبحث الأول: ماهية البرنامج:

#### المطلب الأول: مفهوم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:

يعتبر هذا البرنامج التنموي مواصلة للإستثمارات العمومية التي انطلقت مع برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي الذي حقق نتائج جيدة رغم محدودية مخصصاته المالية؛ شهدت 2005 صياغة برنامج تكميلي لدعم النمو الإقتصادي في الجزائر وقد رصد له مبلغ مالي يقدر بـ56مليار دولار كقيمة أولية وذلك من أجل مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها في البرنامج السابق، أعلن عن البرنامج من طرف رئيس الجمهورية يوم 07أفريل 2005 بمخصصات قدرها 4203 مليار دج، ووصلت القيمة النهائية للبرنامج 114 مليار.

## المطلب الثاني: وصف وخصائص هذا البرنامج:

### 1- وصف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:

البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية يوم 07 أفريل المتعلق بالفترة 2005-2009 في إطار مواصلة إستراتيجية البرامج الكبيرة للإنفاق العمومي التي بدأت مع برامج دعم الإنعاش الإقتصادي الخاص بالفترة 2001/2004 وذلك بعد ملاحظة بعض النتائج الإيجابية خلال هذه الفترة رغم محدودية مبالغ الخصوصية فقد تم تخصيص مبالغ مالية معتبرة للبرنامج التكميلي لدعم النمو قدر بحوالي 4203 مليار دج وزعت على هذه المحاور.

### 2- خصائص هذا البرنامج:

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي للفترة 2001-2004 وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الإرتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري حيث أقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الإقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية تسمح بازدهار الإقتصاد الجزائري.

يتميز البرنامج التكميلي لدعم النمو عن بقية البرامج ب:

- يمتد البرنامج على مدة متوسطة تسمح بمراجعة البرنامج وتصحيح الأخطاء (خمس سنوات 2005-2009).
- يتكامل مع البرامج المحلية والجهوية ولاينفرد بأهدافه عن بقية البرامج المرافقة.
- يعتبر برنامج واسع النطاق ينظر منه تجسيد اختيارات تنموية كبرى ذات صفة أكثر عمقا وتأثيرا.
- عبارة عن مواصلة لأهداف مسطرة من قبل.

• يهتم بالحاجيات المستعجلة و الأولويات خاصة في مجال التشغيل، السكن.. إلى غير ذلك.

### المطلب الثالث: أهداف هذا البرنامج:

إن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي يهدف إلى وضع إستراتيجية تنموية تتوخى توطيد أركان المجتمع و إدماج كافة مكوناته وتحقيق نمو اقتصادي مواكب للتقدم الحاصل في العالم، وهذا بترقية المناطق المحرومة و التخفيف من الفارق وتنمية المحيط الريفي و مكافحة الفقر و التهميش وإشراك المرأة في التنمية وإعادة تأهيل الموارد البشرية عن طريق تحقيق خمسة أهداف رئيسية هي :

• تحسين ظروف المعيشة بدعم القدرة الشرائية للمواطن وتوفير الصحة والسكن والتعليم لكل شرائح المجتمع.

• تطوير المنشآت القاعدية المتمثلة في السدود والطرق و لعل أهمها مشروع الطريق السيار "شرق-غرب" .

• دعم النمو الاقتصادي من خلال زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي وذلك بدعم المؤسسات الاقتصادية المنشأة للثروة الأمر الذي ينعكس مباشرة على زيادة نصيب الفرد من الدخل الناتج عن الحركية الاقتصادية المولدة من نشاط المؤسسة.

• تحديث الخدمة العمومية مما يسهل و يبسط الإجراءات المتعلقة بدعم النشاط الاقتصادي وجلب الإستثمار الأجنبي بمختلف أنواعه .

• ترقية تكنولوجيات الإتصال الجديدة مواكبة للتطور العالمي الحاصل في مجال الإتصال من أجل دعم النشاط الاقتصادي و تسهيل المعاملات و الإجراءات.

• إنتهاج سياسة ترقية الشراكة والخصوصية مع الحرص الشديد مع تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل والترقية التنافسية.

### المبحث الثاني: البرامج الاقتصادية لسير البرنامج:

## المطلب الأول: مضمون هذا البرنامج:

تميز البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي في الجزائر تطور واضح فيما يتعلق بالجانب المالي وقد تمحور هذا الأخير حول خمس محاور أساسية تمثلت في:

\*تحسين الظروف المعيشية للسكان خصص له مبلغ قدره 1908.5 مليار دج.

\*تطوير المنشآت الأساسية خصص له مبلغ قدره 1703.1 مليار دج.

\*دعم التنمية الاقتصادية 337.2 مليار دج.

\*تطوير الخدمات العمومية 203.9 مليار دج.

\*تطوير تكنولوجيا الاتصال خصص له مبلغ قدره 50 مليار دج.

نسبة كبيرة من البرنامج موجهة إلى تحسين الإطار المعيشي للسكان وتحسين التنمية البشرية من خلال تمويل هياكل وتجهيزات متعلقة بقطاع التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي، القطاع الصحي، قطاع السكن والتهيئة الحضرية كذلك دعم التنمية الاقتصادية متمثلا بالخصوص في دعم قطاع الفلاحة والتنمية الريفية.

-نستنتج أن البرنامج التكميلي قد سار على نفس منحى برنامج الانعاش الاقتصادي وذلك لاستكمال المشاريع المقترحة في البرنامج السابق.

## المطلب الثاني: نتائج هذا البرنامج:

### 1\*التضخم:

معدل التضخم تحسن نسبيا بحيث بعدما كانت نسبته سنة 2004 تقدر ب3.6% وصل إلى 1.6% سنة 2005 ثم عاد ليرتفع إلى 3.6% سنة 2007.

### 2\*الإستثمار الأجنبي:

نلاحظ تراجع الإستثمار الأجنبي ومرواحة الإستثمار مكانه بالنسبة للنتائج المحلي، الشيء الذي يؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية معتبرة.

### **3\*البطالة:**

عرفت نسبة البطالة خلال هذه الفترة إنخفاض محسوس كذلك لتنتقل من 17.7% سنة 2004 إلى 11.8% سنة 2007، وذلك راجع إلى البرامج التنموية المسطرة في هذا الإتجاه من حيث القطاعات المختلفة الصناعية، زراعية، خدماتية لكن لم ترقى للمستوى المطلوب.

### **4\*الناتج المحلي الخام:**

الملاحظ أنه حقق ارتفاع محسوس خلال هذه الفترة وذلك راجع بطبيعة الحال إلى ارتفاع عائدات النفط، بحيث نجد أنه بلغ في نهاية 2007 حوالي 135 مليار دولار بعدما كان سنة 2004 حوالي 85.1% مليار دولار الشيء الذي أدى بالمقابل إلى ارتفاع الناتج المحلي الخام للفرد الواحد سنة 2007 ليصل إلى 3968 دولار بعدما كان سنة 2004 يقدر بـ 2631 دولار.

### **5\*تطور الإستثمار والإدخار:**

لقد لاحظنا في هذه الفترة انفجار خيالي في حجم الإستثمار حيث سجلت سنة 2005 حجم إستثمار قدره 2395.4 مليار دج مع إنخفاض بسيط في معدلات الفائدة ذلك نتيجة الإستثمارات الحكومية المسطرة.

### **6\*تطوير معدلات النمو الاقتصادي:**

حيث سجلت هذه الفترة نسب نمو منخفضة مقارنة بالفترة قبلها وقد سجلت متوسط قدره 2.92% بسبب إنخفاض معدل المحروقات، كما حقق معدل النمو خارج المحروقات معدلات نمو معتبرة جدا في عدة قطاعات وقد تمثلت هذه القطاعات في:

قطاع الفلاحة، قطاع الصناعات العمومية، قطاع الصناعات الخاصة، قطاع البناء والأشغال العمومية، قطاع الادارة العامة، قطاع الخدمات خارج الادارة العامة.

## \*7 التشغيل :

حيث يعتبر هذ القطاع من بين القطاعات المستهدفة في هذا البرنامج و من بين الأوليات، حيث تم استحداث 5031692 منصب شغل منها : 3166374 منصب شغل مستحدث من قبل الإدارات العمومية و المؤسسات، بالإضافة إلى 1865318 منصب شغل في إطار الورشات ذات اليد العاملة الكثيفة.

---

## خاتمة:

بالرغم من النتائج الإيجابية التي حققها كل من برنامجي دعم الإنعاش الإقتصادي والبرنامج التكميلي إلا أننا لا نجزم بأن هاذين البرنامجين قد عملا على حل كل مشاكل الإقتصاد الوطني، بل سعى كل منهما إلى تقليص أو التخفيف من حدة المشاكل الإقتصادية و الاجتماعية التي تعاني منها البلاد.